



Distr.
GENERAL
A/34/531
3 October 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٥٥ (ز) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

اشراك المرأة اشراكا فعالا في عملية التنمية

تقرير الأمين العام

١ - رجت الجمعية العامة على وجه الاستعجال ، في الفقرة ٣ من قرارها ٢٠٠/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ بشأن اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ، من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، واللجان الاقليمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، والوكالات المتخصصة ، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي ، والهيئات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة ، أن تعد دراسات عن التنمية ذات الصلة ببرامج عطفها ، مع التركيز فيها على ما للسياسات الرامية الى اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية من أثر على التنمية الشاملة لبلدها ، مع الاهتمام خاصة بالبلدان النامية ، وعلى طرق تعزيز هذه السياسات ، بهدف تقديم تلك الدراسات في موعد مبكر الى الهيئتين التحضيريتين المشار اليهما في الفقرة ٢ أدناه ، وإلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

٢ - وفي الفقرة ٥ من القرار المذكور ، رجت الجمعية العامة من الأمين العام عرض هذه الدراسات على اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، واللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة .

٣ - وفي الفقرة ٦ من القرار نفسه ، طلب الى الأمين العام كذلك ، أن يقوم ، على أساس الدراسات المطلوبة في الفقرة ٣ من القرار ، بتقديم تقرير شامل عن هذا الموضوع الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

٤ - ومن بين المنظمات التي جرى الاتصال بها حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩ وردت ملاحظات

٠٠/٠٠

ذات صلة بتنفيذ القرار من اليونسكو، والأونكتاد، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، وهذه المعلومات متاحة للرجوع إليها في الأمانة العامة.

٥ - وتتضمن المعلومات التي قدمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ست دراسات رئيسية مشتركة بين البلدان أعدتها اللجنة بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة، وتقيم هذه الدراسات مشاريع مختلفة للمرأة الريفية ترمي الى تدريب المرأة الريفية على الأنشطة المدرة للدخل، وتشمل ٣٩ دراسة لحالات افرادية في تسعة بلدان آسيوية. وتقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا بخمس دراسات لحالات افرادية اخرى أعدت بالاشتراك مع اللجان الوطنية عن دور المرأة في حياة المجتمع في اندونيسيا وباكستان والفلبين وماليزيا والهند. كما قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فضلا عن ذلك، قائمة بالدراسات المزمع القيام بها في برنامجها في المستقبل. وتتضمن المعلومات التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا أربعة مشاريع رئيسية تشمل اعداد حلقات تدريبية، ودراسات انمائية عن أثر السياسات المتعلقة بالمرأة، واستعراضات للتقدم المحرز والعقبات التي تظهر على الصعيد الوطني. وتضطلع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بأعد هذه المشاريع بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويضم المشروع ٢٢ بلدا، ١٤ بلدا منها أعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، و ٨ أعضاء بجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وثمة مشروع آخر يضم ثمانية من بلدان المنطقة (الاردن والجمهورية العربية السورية والعراق وعمان ولبنان ومصر واليمن واليمن الديمقراطية). وتشير المعلومات الواردة من الأونكتاد الى احدى الدراسات التي أعدت عن دور المرأة في التحول التكنولوجي، وسوف تقدم الى الدورة الثالثة للجنة المعنية بنقل التكنولوجيا عام ١٩٨٠، وسوف تتاح للهيئات الاخرى للأمم المتحدة، وفي ميدان التعاون التقني، أفاد الأونكتاد أيضا عن وجود برنامج متكامل للتدريب يجري اعداده في اطار دراسة عن الاحتياجات التدريبية للبلدان النامية، في ميدان النقل البحري والمواني، ويمتزم التأكيد بالقدور نفسه على الحاجة الى تدريب المرأة في هذا المجال، والاستعانة بالنساء كمدربات/محاضرات، وقدمت اليونسكو خمس دراسات رئيسية عن مجالات مختلفة منها التعليم والعمالة، والأمهات العاملات، وتربية الطفل ومركز المرأة. وتتضمن هذه الدراسات ٢٣ دراسة قطرية أجريت في ترينيداد وتوباغو، ومصر، ونيجيريا، والهند، وهنغاريا (عن الأمهات العاملات)، وفي الأرجنتين، وساحل البعاج، وميري لانسكا، وسيراليون (عن التعليم والعمالة)، وفي الاردن، وأفغانستان، والبرتغال، وتركيا، وجامايكا، ومدغشقر، والجمهورية الشعبية المنغولية، (عن الاختلافات في مناهج التعليم)، وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والبرازيل، وتونس، وقانا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الامريكية، واليابان (عن مركز المرأة). فضلا عن هذا، فقد اضطلعت اليونسكو، بالتعاون مع كلية امريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية، بدراسة عن آثار الهجرة الريفية/الحضرية على المرأة، وهذا شيء يشمل منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في مجموعها.

٦ - ويعتقد الأمين العام انه يحتاج لمزيد من الوقت لكي يتمكن من الاستجابة للطلب الوارد في الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٣٣/٢٠٠ التي تطلب تقديم تقرير شامل الى الجمعية العامة. ولهذا يقترح الأمين العام تقديم تقرير شامل الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين، حيث ستعرض على الجمعية أيضا توصيات المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة.